جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية

قسم المحاسبة

المرحلة الرابعة

International Accounting

المحاسبة الدولية

تدريسية المادة

م.م ابتهال سعد اليساري

2025 2026

الأهداف التعليمية للفصل:

1- التعريف بمفهوم وطبيعة المحاسبة الدولية واهميتها.

2- التعريف بأهداف المحاسبة الدولية ومبررات الحاجة لها.

3- التعريف بأبرز الاطراف المستفيدة من المحاسبة الدولية.

4- التعريف بمجالات الدراسة في حقل المحاسبة الدولية.

5- التعريف بأبرز مجالات العمل المحاسبية على المستوى الدولي.

مفهوم وطبيعة المحاسبة الدولية

تعد المحاسبة بشكل عام على انها نظاماً معرفياً يرتبط بقياس وعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة المختلفة والتي تستخدمها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية المختلفة. وفي سياق ذلك، ينظر الى المحاسبة الدولية (International Accounting) على أنها فرع من الفروع المحاسبية المنظمة والمقبولة" الذي يهتم أساسا بالتطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي في مجال القياس والتوصيل، وتأتي منفعته من المعلومات التي يقدمها الى الأطراف المستفيدة على المستوى الدولي ومن أبرزها الاسواق المالية العالمية والشركات الدولية والسياسات الحكومية على المستوى الدولي.

لذا يرى البعض بان المحاسبة الدولية ما هي إلا فرع من المحاسبة أو جزء من المحاسبة ككل، بمعنى انها لا تسعى لان تحل محل الممارسات القائمة وانما تحاول ان تمد او توسع من حقل المحاسبة نفسه. ولكن الهدف من تحديد فرع مستقل للمحاسبة الدولية هو توسيع نطاق علم المحاسبة ككل بواسطة تحديد المفاهيم والتطبيقات التي تتناسب وطبيعة الاعمال الدولية.

فيما ينظر اخرون الى المحاسبة الدولية على انها امتداداً للمحاسبة المالية، حيث تتسع أهداف المحاسبة المالية لتغطي العديد من الأهداف منها: التحليل المالي المقارن على المستوى الدولي. كما تتناول مشاكل القياس وإعداد التقارير المالية التي تنشأ نتيجة للعمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية، وتوفير البيانات المحاسبية التي تحتاجها.

الأسواق المالية العالمية والمساهمة في التوحيد والتنسيق بين المبادئ والتقارير المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن تطبيق النظامات طريق المنظمات المهنية والهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية.

فيما يرى آخرون بان المحاسبة الدولية "تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والاسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن اسباب اختلافها".

فيما يرى آخرون بانها "تنسيق الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتي عن طريقها يمكن خدمة ومساعدة المستثمر المحلي او الدولي بتوفير تقارير مالية متناسقة تعبر عن مركزه المالي ونتائج أداءه بشكل كفوء".

وبإطار كل ما تقدم فان المدخل التعريفي في تفسير طبيعة المحاسبة الدولية، يميز بين ثلاثة مداخل في تعريف طبيعة المحاسبة الدولية، وهذه المداخل هي:

1- مدخل النظام العالمي في ظل هذا المدخل ينظر الى المحاسبة الدولية في ظل مفهوم المحاسبة العالمية World Accounting ، والتي تعرف على انها مجموعة المبادئ والمعايير الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي والتي تحكم الممارسة العملية للمهنة). وهو مدخل ينظر للمحاسبة على إنها عالمية الأصول، بمعنى إن المبادئ والتطبيقات يتم تطويرها لتطبيقها في كافة دول العالم على حد سواء، ويعتقد بانها تمثل الهدف النهائي للمحاسبة. لذا فان البعض يعتقد بوجوب وضع مجموعة عامة من المبادئ المحاسبية مقبولة عالميا، وبالتالي فان القوائم المالية ستكون مفهومة على نطاق العالم.

2- المدخل الوصفي وهو مدخل يعتمد مفهوم المحاسبة الدولية ، International Accountingوفي ضوء ذلك تعرف المحاسبة الدولية على انها احد فروع المحاسبة الذي يهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والقواعد المحاسبية المطبقة في دول العالم المختلفة والبحث في اسباب اختلافها، لذا ينظر هذا المدخل الى ان المحاسبة الدولية تتناول الاختلافات في الطرق والإجراءات والمبادئ بين الدول - أي الإبلاغ عن طبيعة المحاسبة في كل دولة من دول العالم، بمعنى ان هذا المدخل يتحدث عن مبادئ محاسبية لكل بلد على حده، ويتطلب ان يكون هناك محاسب ذو وعي باختلاف او تعدد المبادئ . أي إن هذا المدخل لا يرى وجود لنظام عالمي للمحاسبية، وانما معرفة المبادئ والطرق المطبقة في المحاسبة لبلد ما، وهو المفهوم السائد والاقرب لمفهوم المحاسبة الدولية.

3- مدخل المحاسبة عن الانشطة والعمليات الأجنبية وهو مدخل ينظر الى المحاسبة الدولية على إنها المحاسبة التي تهتم بالتطبيقات المحاسبية للشركة الام وفروعها او شركاتها التابعة او عملياتها في دول اجنبية اخرى، وفي هذا المجال تعرف المحاسبة الدولية بانها أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالعمليات المالية للشركات الدولية، وبالتالي اهتمامها بمشكلة اختلاف التطبيقات المحاسبية بين البلدان ومشاكل ترجمة القوائم المالية

والتسويات المحاسبية للاختلافات الدولية والتضخم وغيرها. وهذا المدخل يعاني من صعوبات بسبب اختلاف النظم المحاسبية بين الشركة الأم والشركة التابعة الأجنبية وصعوبات ترجمة العملة، وان الميل لهذا المدخل في تفسير المحاسبة الدولية يعد ضعيفاً وغير مقبولاً لكنه مدخلاً قائماً.

مبررات الحاجة الى المحاسبة الدولية

يمكن رد دوافع او مبررات وجود فرع للمحاسبة الدولية الى عدة اسباب من أبرزها:

1- السوابق التاريخية يعتقد الكثير بان تاريخ المحاسبة ككل ناتج لتاريخ عالمي، اذ ان جذور المحاسبة المالية او الكلفة والادارية تعود اصولها الى حضارات معينة، وانتقلت الى حضارات او دول اخرى في نفس الفترة الزمنية او فيما بعد، ومثال ذلك القيد المزدوج. ولكن الملاحظ لتاريخ المحاسبة يجدها قد اخذت طابعا وطنيا مع مرور الزمن، وهو ما دفع الكثير من الباحثين للبحث في فهم دوافع ظهور المحاسبة بشكل مغاير بين الدول المختلفة. ومن هذا المنطلق يرى العديد من الباحثين بان الاصول العالمية للمحاسبة مبرراً مقنعاً في امكانية وأهمية توحيدها دولياً. وبالتالي يمكن ان تصبح المحاسبة لغة عالمية، الا ان ذلك يصطدم Choi بالخصوصية الوطنية للمحاسبة على الرغم من وجود الحاجة الدولية لها. لذا يؤكد على ان ذلك Muller يتطلب تنازلا عن المتطلبات الوطنية لتحقيقه.

2- الشركات متعددة الجنسية إن تنامي أنشطة الشركات عبر الحدود الدولية، جعلها تصطدم بالخصوصية الوطنية للمحاسبة، حيث وجود بيئات اقتصادية واجتماعية وسياسية للمحاسبة مختلفة، وبالتالي يتطلب ذلك أنواع مختلفة من القرارات وبالتبعية انواع مختلفة من النظم المحاسبية، لذا فان على هذه الشركات ان تسعى لتخفيض او ازالة هذه الفروقات إذا ما ارادت تحقيق المنافع المقصودة، وان المنافع التي تقدمها هذه الشركات تجعل من البلدان الاخرى تتنازل عن خصوصياتها الوطنية. فالمشكلة الحقيقية هي في طبيعة النظام المحاسبي المركزي المطلوب لإدارة العمليات الدولية، فهي تفضل التوحيد انطلاقا من حاجتها لمعلومات موحدة لتلبية قراراتها الموحدة لجميع انشطتها المختلفة المنتشرة عالمياً

3- مشاكل محاسبية خاصة تظهر العديد من المشاكل امام الانشطة والعمليات التجارية الدولية والشركات الاستثمارية الدولية والتي تتطلب الحاجة لوجود معالجات محاسبية خاصة، اذ ينشأ نتيجة عمليات التجارة الدولية مشكلة العملة الاجنبية واسعار الصرف. وهناك مشكلة الفروع الاجنبية التابعة ومشكلة توحيد قوائمها وترجمة عملياتها بالعملة الاجنبية ومشكلة معدلات التضخم فيما بين البلدان المختلفة وانعكاساتها في القوائم المالية. كذلك تنشأ المشكلة في مجال الشركات الام والتابعة وتوحيد القوائم المالية واختلاف الطرق والإجراءات المحاسبية بين البلدان وضرورة التوحيد.

والتسويات المحاسبية للاختلافات الدولية والتضخم وغيرها. وهذا المدخل يعاني من صعوبات بسبب اختلاف النظم المحاسبية بين الشركة الأم والشركة التابعة الأجنبية وصعوبات ترجمة العملة، وان الميل لهذا المدخل في تفسير المحاسبة الدولية يعد ضعيفاً وغير مقبولاً لكنه مدخلاً قائماً.

4- الفضول الأكاديمي: ان حب الاطلاع العلمي للأكاديميين والباحثين بشكل عام في بيئة تعيش متغيرات مهمة وكبيرة في مجال الشركات الدولية، وما يثار على المستوى الدولي من مفاهيم وسياسات واجراءات مختلفة للعولمة في مجال حرية التجارة والعمليات الدولية وغيرها وما نتج عنها من مشكلات واقعية محاسبية دفعت العديد للبحث في مجالات مميزة جديدة للمحاسبة الدولية.

أهداف المحاسبة الدولية

تهدف المحاسبة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الرئيسة تتمثل في:

1- الوصول الى أسس ومعايير محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير النظم المحاسبية المحلية.

2- بيان أسباب اختلاف المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الدولية المختلفة.

3- وصف وتحليل طبيعة النظم المحاسبية لبلدان العالم المختلفة لبيان مدى وملاءمتها وأوجه الشبه والاختلاف عن النظم السائدة في بلدان اخرى واسبابها.

4- دراسة وتحليل محاولات التوافق المحاسبي الدولي والجهود الخاصة بوضع المعايير المحاسبية الدولية ومنافعها والمشاكل التي تواجهها.

5- دراسة وتحليل المشاكل المحاسبية التي تواجه الشركات الدولية والاعمال الدولية بشكل عام والتطبيقات المحاسبية الموضوعة للتطبيق في هذا المجال.

6- المساعدة على معرفة تأثير النظم المحاسبية المختلفة على تطور اقتصاديات الشركات الدولية المختلفة أو بلدان تلك الشركات.

أهمية المحاسبة الدولية

ان بروز وتنامي المحاسبة الدولية يكشف دورها المتنامي في ظل متطلبات بيئة الاعمال المعاصرة وما تقدمه لخدمة هذه البيئة، اذ تخدم المحاسبة الدولية قضايا مهمة في المساعدة في تطوير بيئة الاعمال ومن أبرز تلك القضايا الآتي:

1- التحليل المالي الدولي المقارن للأنظمة والمعايير والقواعد المحاسبية المستخدمة.

2- قواعد احتساب نتائج الأعمال والمراكز المالية والمشاكل الخاصة بمعالجة المعاملات التجارية للشركات الدولية.

3- متطلبات أسواق راس المال من المعلومات المحاسبية.

4- التوافق الدولي لقواعد أعداد وعرض القوائم المالية.

ومما زاد من أهمية المحاسبة الدولية بشكل كبير التطورات الكبيرة في مجالات دولية عدة من أبرزها:

1- زيادة حجم التبادل التجاري والمعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.

2- اتساع وتطور وتنوع نشاطات وفعاليات الشركات الدولية.

3- زيادة حجم الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية واحتمالية تناميها خلال السنوات القادمة.

4- تزايد عامل التضخم الاقتصادي الذي يعد من العوامل المؤثرة في القياس المحاسبي ولابد من وجود معالجات حقيقية له.

5- تطور التعامل بالعملات النقدية الأجنبية ومشاكل سعر الصرف بين بلدان العالم والشركات الدولية.

6- ظهور المنظمات المحاسبية الدولية التي أخذت تهتم بمعالجة وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

7- تنامي الحاجة الى المعلومات المحاسبية في عملية صنع واتخاذ القرارات في ظل البيئة الاقتصادية الدولية المعاصرة.

الأطراف المستفيدة من المحاسبة الدولية

تتميز المحاسبة الدولية عن الحقول المحاسبية الأخرى انطلاقاً من خصوصية المعلومات التي تقوم بإنتاجها وإيصالها والتي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية الدولية، ومن أبرزها أنشطة الشركات الدولية وعملياتها وانشطتها الاجنبية والتي تقوم في بلدان متعددة ومختلفة، فضلا عن تباعد واختلاف اماكن تواجد الاطراف المستفيدة من معلوماتها المقدمة وتنوع ثقافاتهم وبلدانهم. إذ انهم يتواجدون في اماكن تختلف عن اماكن تواجد تلك الشركات (وحدة الابلاغ).

لذا فان إدارة مثل هذه الانشطة العابرة للحدود الدولية أو تمويلها او الحصول على الاموال منها يتطلب الحاجة الى فهم الابعاد الدولية للمحاسبة، اذ ان ما تعرضه المحاسبة من ارقام قد يختلف بشكل كبير تبعاً للمبادئ التي تحكمها، فالاختلافات في الثقافة وممارسات الاعمال والهياكل السياسية والتنظيمية الحكومية والنظم القانونية واقيام العملة واسعار الصرف الاجنبية ومعدلات التضخم المحلية ومخاطر الاعمال والقوانين الضريبية كلها عوامل تؤثر في كيفية ادارة وممارسات الشركات الدولية لأعمالها وانشطتها الاقتصادية واسلوب وحجم الابلاغ المالي عبر دول العالم المختلفة.

وان من أبرز الاطراف المستفيدة من المحاسبة الدولية الآتي:

1- **الأسواق المالية الدولية:** وهي من اهم الأطراف المهتمة بمعلومات المحاسبة الدولية نظرا لتداول أسهم الشركات الدولية فيها، كما يعد تحقيق التجانس في التطبيقات المحاسبية عاملا مهما في تنشيط عمل السوق لزيادة فهم وتجانس المعلومات المحاسبية المنشورة.

2- المستثمرين الدوليين: لقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية بأن المحاسبة باعتبارها وسيلة للاتصال، تختلف بمحتواها وطرق تطبيقها من بلد إلى أخر، مما أثر على مقدرة فهم المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين الدوليين نتيجة التباين في طرق إعداد هذه المعلومات التي تختلف حسب النظام المحاسبي الذي فهمها أعدت فيه، وبالشكل الذي يمكنهم من فهمها لأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة.

3- المنظمات الاقتصادية الدولية: تعد منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الاطراف التي تهتم بمعلومات المحاسبة الدولية نظرا لطبيعة عملها الدولية وليس المحلية.

4- الحكومات نتيجة دخول الحكومات في اعمال دولية مختلفة مع المستثمرين والشركات والحكومات الدولية فهي بحاجة للمعلومات المالية على المستوى الدولي.

مجالات دراسة المحاسبة الدولية

تتمثل مجالات الدراسة في حقل المحاسبة الدولية في ثلاث مجالات رئيسة هي:

1- المحاسبة الوصفية المقارنة وهو من المجالات المهمة التي تهتم بدراسة طبيعة وتطور النظم المحاسبية في دول العالم المختلفة وتصنيفها واجراء المقارنات فيما بينها لتحديد اسباب الاختلافات والعوامل المؤثرة في تطورها. ويعد هذا المجال مجالا رئيسا لفهم طبيعة واستخدامات المحاسبة وتوجهاتها، والذي سيمكن من دراسة المحاسبة في اي بلد بنفس العمق الذي تدرس فيه المحاسبة في بلد الدارس وعلى الرغم من ان بعض الاوصاف ضرورية عند دراسة المحاسبة في بلدان مختلفة الا ان المسالة المهمة هي القوى والظروف التي تعد اسبابا رئيسة للاختلافات الدولية.

2- التوافق المحاسبي الدولي على الرغم من اهمية فهم الاختلافات في الجوانب المتفردة للمحاسبة في البلدان المختلفة الا ان التوجه الحقيقي يذهب باتجاه تحقيق التقارب في المعايير والممارسات المحاسبية دولياً، وعلى وجه الخصوص للشركات التي يتم تداول رؤوس اموالها في اسواق راس المال المحلية والاجنبية. اذ ان توحيد او تنسيق المعايير المحاسبية يساهم في تسهيل اداء مثل هذه الشركات والاسواق المالية العالمية وتنمية اعمالها.

3-الابعاد المحاسبية للأعمال الدولية - الشركات الدولية تتناول المحاسبة الدولية بالدراسة المشاكل والصعوبات الاخرى التي تواجه الشركات الدولية خلال عملياتها الاجنبية ومنها مشاكل الابلاغ المالي، وترجمة القوائم المالية بالعملة الاجنبية، ونظم المعلومات والموازنة وتقويم الاداء والتدقيق والضرائب وهي تمثل المشاكل الرئيسة التي تواجه تلك الشركات في اعمالها.

مجالات عمل المحاسبة الدولية

تتنوع وتتزايد مجالات عمل المحاسبة الدولية مع تطور وتنامي واتساع بيئة الاعمال الدولية وحجم ونوع الاعمال وتنوع التنظيمات الاقتصادية العاملة في هذه البيئة، فضلا عن تنامي متطلباتها من التطبيقات المحاسبية ومن المعلومات المحاسبية وما يرتبط بها من اساليب العرض والتوصيل والتقييم والتحليل. لذا فأن المحاسبة الدولية تمتد الى مجالات مختلفة يمكن تحديد وفقا للمحاور الآتية بإيجاز:

اولاً - مجالات المحاسبة المالية الدولية تتعدد وتتنوع مجالات عمل المحاسبة المالية وفقا لتنوع نشاطات الاعمال الدولية وتتسع مع اتساع اعمال الشركات الدولية، وهي من أقدم مجالات عمل المحاسبة الدولية وأكثر اهمية وشمولاً. ويمكن ان تشمل النشاطات الاساسية الآتية:

1- المحاسبة عن العمليات المالية الاجنبية وتتمثل تلك العمليات بالأنشطة التجارية للشركات والحكومات التي تتم مع زبون أجنبي ولاسيما عندما تكون تلك العمليات أجلة وبعملة اجنبية غير عملة بلد الشركة صاحبة التقرير. اذ أن تغيرات اسعار الصرف سوف تنعكس على المعالجات المحاسبية اللاحقة بضمنها التسويات التي تجرى في نهاية السنة المالية وهو ما يتطلب معالجات محاسبية خاصة تتلاءم وخصوصية تلك الأنشطة.

2- المحاسبة عن عمليات التحوط إزاء مخاطر التبادل الأجنبي وتنشأ عمليات التحوط نتيجة العمليات التجارية الدولية من استيراد أو تصدير آجلة أو استثمار أو اقتراض مع أطراف اجنبيه وبعملة اجنبيه، مما يعرض الشركة المخاطر تقلب اسعار الصرف، مما يتطلب من الشركة استخدام تقنيات مختلفة لإدارة مخاطر

التبادل الاجنبي، ومن أكثر الطرائق شيوعاً في هذا المجال من خلال خيار شراء او بيع العملة الأجنبية بمعدل صرف مستقبلي محدد مسبقاً وفق عقود يطلق عليها بعقود الصرف الآجلة.

3- المحاسبة عن عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الاستثمار المادي في موجودات أو مشاريع كالمصانع أو إنشاء الطرق أو منظومات الكهرباء وغيرها التي يقوم بها المستثمر الأجنبي. وأن الأسباب المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر هي زيادة المبيعات والأرباح او الدخول في الاسواق ذات النمو المتسارع أو الأسواق الناشئة فضلا عن تخفيض التكاليف، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر اسلوباً لتحقيق ذلك، لأن الأجور المنخفضة بصورة كبيرة في بعض الدول توفر فرصة للشركات لتخفيض كلف الإنتاج. كما أن تجهيز المواد الأولية من مجهز قريب يجعل كلفة المنتج اقل من كلفته المحلية، فضلاً عن ذلك فأن مصاريف النقل المرتبطة بتصدير المبيعات يمكن ان تخفض بواسطة موقع الإنتاج القريب من الزبائن.

4- الابلاغ المالي عن انشطة الشركات التابعة الأجنبية ينبغي ابلاغ الشركات عن اعمالها واعمال الشركات الأجنبية التابعة لها بمجموعة من التقارير المالية تسمى القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements) ، وهذه القوائم ينبغي أن تعد على وفق المعايير المحاسبية المعتمدة في بلد الشركة الأم، ولتحقيق ذلك ينبغي القيام تحويل القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية والمعدة على أساس المعايير المحاسبية للبلد الأجنبي الى قوائم مالية معدة على وفق المعايير المحاسبية للشركة الام ويتطلب ذلك إجراء تسويات وتعديلات جوهرية.

5- ترجمة القوائم المالية الاجنبية: يتطلب تجميع القوائم المالية للشركة ذات الفروع أو اعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الام وشركاتها التابعة ترجمة هذه القوائم من عملة البلد الذي تقع فيه الشركة التابعة الاجنبية أو الفرع الى عُملة الشركة الام تمهيدا للتجميع او التوحيد.

6- القوائم المالية القطاعية وتتمثل بإعداد التقارير المالية وفقا لأنواع المنتجات أو الخدمات التي تقوم بها المنشأة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المنشأة او العملاء الرئيسين الكبار للمنشاة، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحقيق فهم أفضل لأداء المنشأة وعمل تقديرات أفضل للمخاطر التي تواجهها المنشأة والعائد المرجو تحقيقه والتي يطلق عليها بالتقارير القطاعية وهي وثيقة الصلة بتقدير الخطر والعائد المرتبط بالمنشأة المتنوعة المنتجات أو متعددة الجنسيات، وقد تكون هذه المعلومات غير واضحة من خلال البيانات الإجمالية، لذا تعد المعلومات القطاعية ضرورية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

7- الادراج المتبادل في اسواق المال الأجنبية: هناك بعض الشركات ترى من المفيد ادراج أسهمها في اسواق المال الأجنبية فضلاً عن السوق المحلية. الا أن المشكلة تكمن في أن لكل سوق من هذه الاسواق متطلبات ينبغي تلبيتها ومنها على وجه الخصوص المعايير المحاسبية لإعداد التقارير السنوية، وهذه المتطلبات

تختلف عادة عن المتطلبات في اسواق المال المحلية. فعلى سبيل المثال فأن هيئة الأوراق المالية (SEC) الأمريكية تطلب من الشركات الأجنبية المتقدمة للأدراج في أسواق المال الأمريكية مثل (New York Stock Exchange NYSE)وهذه الشركات كانت قد أعدت قوائمها المالية على وفق القواعد في بلدها

الأصلي عليها إجراء تسويات مهمة على أرقام صافي الدخل وحقوق الملكية على وفق المعايير الأمريكية ولتجاوز هذه المشكلة فأن معظم أسواق الأوراق المالية حول العالم تسمح للشركات الأجنبية أدراج أسهمها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB).

ثانياً - المحاسبة الإدارية الدولية هي المحاسبة التي تهتم بمتابعة التقارير المالية الخاصة بالشركات الدولية، والمرتبطة بالعوامل المؤثرة على صناعة القرارات والتخطيط الإداري ومراقبة العمليات في ظل بيئة العمل الدولي؛ إذ تزداد اهمية المحاسبة الإدارية في ظل بيئة الاعمال الدولية لما تتميز به تلك البيئة من تعقيد الاعمال وارتفاع حدة المنافسة وتنوع متغيرات القرارات الادارية وما تواجهه من مخاطر كبيرة. وفي هذا السياق تشمل مجالات المحاسبة الدولية الجوانب المهمة الآتية:

1- المحاسبة الادارية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات تسعى المحاسبة الإدارية في هذا الإطار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها تحليل البيانات وفقاً لتطبيق منهجيات مناسبة تعتمد على الدمج بين أدوات علم الإدارة والمحاسبة. والمساهمة في بناء نظرة مستقبلية نحو الأداء الربحي والإنجاز المالي الخاص بالمؤسسة؛ ودراسة المخاطر المحتملة التي تؤثر على حيوية واستمرارية العمل، ومن ثم وضع النماذج الضرورية لتخطي أية أضرار مالية أو إدارية محتملة؛ سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي. والمشاركة في وضع الموازنات المالية: لأن موازنات المحاسبة الإدارية تغطي كافة النشاطات المالية في المؤسسة، كما تتميز بأنها واقعية؛ أي من الممكن تنفيذها بالاعتماد على إمكانيات المؤسسة، وتتيح هذه الموازنات إمكانية تعديلها بشكل يتماشى مع التغيرات في الظروف المؤثرة على حالة المؤسسة.

2- رقابة وتقييم أداء العمليات الأجنبية لغرض التأكد من أن العمليات في كل من البلد الأم والبلدان الأجنبية تحقق اهدافها، فأن الأدارة العليا في الشركة الأم تطلب من المديرين في الوحدات المختلفة تقديم تقارير دورية الى الأدارة المركزية مفصلاً فيها اداء وحداتهم لأن الادارة المركزية عادة ما تهتم بتقييم الاداء للوحدات التشغيلية فضلاً عن الاداء الفردي لتلك الوحدات ومع ذلك فأن هناك عدد من القضايا ينبغي مراعاتها عند تصميم نظام تقييم الاداء لأن نظام الشركة الأم لا يكمن تطبيقه بشكل مباشر على الوحدات التشغيلية الأجنبية. على سبيل المثال إذا ما قررت الشركة الأم فيما أذا يكون التقييم بالعملة المحلية ام بالعملة الأجنبية. فأن عملية تحويل عملة ما الى عملة اخرى يؤثر في نسب العائد على الاستثمار. كما أن الشركة الأم قد تجد من الضروري اجراء تعديلات دورية على نظام تقييم أداء العمليات الأجنبية.

ثالثاً- ضرائب الدخل الدولية: تعد من المجالات المهمة والرئيسة في ظل اتساع اعمال الشركات الدولية بين مناطق جغرافية واسعة من العالم وما تواجهه في المجال الضريبي في ظل تنوع النظم الضريبية والقانونية والمحاسبية. ويمكن تلخيص أبرز تأثيراتها كالاتي:

1- ضرائب الدخل أن وجود كيان اقتصادي لشركة تابعة اجنبية يظهر لنا نوعان من الاسئلة ترتبط بالضرائب هما: ما هو مبلغ الضريبة الذي تدفعه الشركة التابعة الأجنبية في بلدها الأجنبي، وكيف يمكن تقليل تلك الضريبة الى الحد الادنى من الناحية القانونية). وماهي الضريبة التي تدفعها الشركة الأم في بلدها الأصلي) أن وجدت عن ارباحها المتحققة من نشاطات الشركة التابعة الأجنبية، وكيف يمكن تقليل تلك الضريبة الى الحد الادنى (من الناحية القانونية). وهكذا فأن على الشركة تقليل اجمالي المبالغ المدفوعة عن الضرائب لكامل مجموعتها الشركة الأم والشركات التابعة لها المحلية والأجنبية)، وأنها تقوم بذلك لتعظيم تدفقاتها النقدية بعد الضريبة. ولإنجاز ذلك ينبغي ان يكون لدى الشركة اطلاع واسع على نظم الضريبة في كل دولة لديها فيها فرع او شركة تابعة لأن كل بلد له قواعده الضريبة والتشريعات الخاصة به.

2- أسعار التحويل الدولية تحاول بعض الشركات التي لديها عمليات اجنبية تقليل مدفوعاتها الضريبية الى الحد الادنى من خلال استخدام اسعار تحويل تحكمية. وتتم المبيعات الداخلية للشركة وفروعها بين دولة واخرى، وقد تكون معدلات الضريبة في البلد الأجنبي اعلى منها على المستوى المحلي، وعليه فأن الشركة

الأم تحول البضائع نصف المصنعة (على سبيل المثال إلى الفرع التابع لها الذي يكمل عملية تصنيع الأجزاء الأخرى في الدولة الأجنبية بأعلى الأسعار كي تتمكن من جعل مجمل الربح في البلد الأم اعلى من مجمل الربح في فروعها في البلد الأجنبي. وبالتالي فأن اجمالي المبلغ المدفوع على الدخل الاجمالي يكون في حده الادنى والعكس صحيح دائماً حين تكون معدلات الضريبة عكس ذلك المعدلات في الدولة الأجنبية اقل منها على المستوى المحلي). ولكن بدأت كثير من الحكومات تدرك أن الشركات المتعددة الجنسيات لها القدرة على تحويل ارباحها ما بين البلدان المختلفة من خلال أسعار التحويل التحكمية، ولكي تتأكد من أن الشركات تدفع حصتها العادلة في الضريبة المحلية، فأن كثيراً من الدول أصدرت تشريعات خاصة لأسعار التحويل الدولية.

رابعاً - التدقيق الدولي لعل الهدف الأساسي لنظام تقييم الأداء في الشركة الأم هو تحقيق الرقابة على عملياتها اللامركزية. والركن المهم الآخر لعملية الرقابة الادارية هو التدقيق الداخلي الذي يهدف الى التأكد من أن سياسات واجراءات الشركة مطبقة بشكل سليم فضلا عن تدقيق العمليات الأجنبية المتعلقة بالأخطاء غير المكتشفة، عدم الكفاءة، والتلاعب. ولعل من أكثر المعوقات وضوحاً في الاداء والمؤثرة في التدقيق الداخلي هي اللغة في تحقيق حالة الاتصال الكفؤة.

أما ما يتعلق بالمدققين الخارجين فهم يواجهون المشكلات نفسها التي يواجهها المدققون الداخليون، بالتعامل مع العمليات الأجنبية لزبائنهم والشركات التي يدققون حساباتها، فالمدققون الخارجيون لشركات اجنبية يجب ان يكون لهم دراية كافية بالقواعد التي تعد على اساسها القوائم المالية فضلاً عن المعايير التدقيقية والتشريعات القضائية التي تعمل فيها الشركة متعددة الجنسية. كما يهتم التدقيق الدولي بشركات التدقيق الكبرى في العالم وطبيعة اعمالها وتنظيمها وادارتها وجودة عمليات التدقيق.

خامساً - التحليل المالي الدولي: تتمثل أبرز ابعاد التحليل المالي الدولي للقوائم المالية والتي تتم وفقا لمفهوم تجاوز الحدود الدولية في كل من التحليل المالي للأنشطة التشغيلية للشركات الدولية عندما تكون القوائم المالية لها ناتج عمليات تجميع عملياتها الاساسية الحاصلة في عدد من البلدان وبعملات اجنبية مختلفة ومتعددة. كذلك تشمل عمليات التحليل المقارنة الدولية بين الشركات فيما بين البلدان المختلفة والتي ليس لها بالضرورة انشطة دولية او العكس. كذلك تحليل الانتشار الجغرافي للأطراف المستفيدة من التقارير المالية للشركات وتوقعاتهم لنشاطات الشركة.